

Assessing the Influence of Corporate Governance Principles on Disclosure and Financial Report Quality: Evidence from Saudi Listed Companies

Asst-Prof. Hanan Rashid Albalwy

Applied College \ Al-Quwayiyah | Shaqra University | KSA

Received:

27/09/2024

Revised:

12/10/2024

Accepted:

20/10/2024

Published:

30/01/2025

* Corresponding author:
hanan.rashid.albalwy@gmail.com

Citation: Albalwy, H. R. (2025). Assessing the Influence of Corporate Governance Principles on Disclosure and Financial Report Quality: Evidence from Saudi Listed Companies. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(1S), 96 – 107.

<https://doi.org/10.26389/AISRP.B290924>

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license.

Abstract: This study explores the impact of corporate governance rules on disclosure and the quality of financial reports in Saudi listed companies. The researcher employed a descriptive analytical method, collecting data from 90 board members and executives of Saudi listed companies in the 2024 through a survey. Data analysis, conducted using SPSS, revealed that the implementation of governance rules significantly enhanced disclosure levels and improved the quality of financial reports. Moreover, fostering a governance culture positively impacted the sustainability of companies and strengthened their position in the financial market, supporting their long-term goals. The study emphasized the importance of a professional and credible organizational and managerial structure to ensure the effective application of governance principles. It recommended reinforcing the concepts and adherence to rules set by the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) through training programs. The study also called for the establishment of a specialized committee to monitor the implementation of governance principles and ensure corporate compliance. Additionally, it stressed the need to broaden the dissemination of governance culture among all stakeholders by providing guidelines and publications, contributing to the enhancement of governance principles within the financial community and improving disclosure quality for companies listed in the Saudi financial market.

Keywords: Corporate Governance, Governance Mechanisms, Financial and Accounting Disclosure, Quality of Financial Reports.

أثر قواعد الحكومة المؤسسية على الإفصاح وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي

الأستاذ المساعد / حنان راشد البلوي

الكلية التطبيقية القويعية | جامعة شقراء | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تناولت هذه الدراسة أثر قواعد الحكومة المؤسسية على الإفصاح وجودة التقارير المالية من خلال دراسة ميدانية شملت الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات عبر استبيان وزعت على 90 عضواً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي لسنة 2024. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج موثوقة. أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق قواعد الحكومة ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز مستوى الإفصاح، وأدى إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركات. كما تبيّن أن تطوير ثقافة الحكومة انعكس إيجابياً على استمرارية الشركات وتعزيز موقعها في السوق المالي، مما يدعم تحقيق أهدافها على المدى البعيد. أكدت الدراسة أهمية وجود هيكل تنظيمي وإداري يتسم بالمهنية والمصداقية لضمان التنفيذ الفعال لمبادئ الحكومة. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز المفاهيم والالتزام بالقواعد التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال تقديم دورات تدريبية وتأهيلية، مع التأكيد على ضرورة إنشاء لجنة متخصصة لمتابعة تطبيق مبادئ وقواعد الحكومة وضمان التزام الشركات بها. كما دعت إلى نشر ثقافة الحكومة بشكل أوسع بين جميع الأطراف المعنية، مع توفير النشرات والتعليمات التي تدعم هذا التوجّه، بما يسهم في تعزيز مبادئ الحكومة في المجتمع المالي وتحسين جودة الإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، آليات الحكومة، الإفصاح، جودة التقارير المالية.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية المتتسارعة التي يشهدها العالم في النظام الاقتصادي، انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على جودة التقارير المالية والمحاسبية. لا شك أن التحولات الاقتصادية والتغيرات في بيئه الأعمال أسممت في إعادة النظر في مدى ملاءمة التقارير المالية في شكلها الحالي والقواعد التي يتم إعدادها على أساسها، خصوصاً من حيث قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين وتعزيز مستوى الثقة والجودة التي يسعون إليها. ولتعزيز الثقة في مخرجات المحاسبة، بات من الضروري وجود إطار تنظيمية موحدة تحكم عمل الشركات في الأسواق المختلفة، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الآليات والإجراءات والقواعد التي تهدف إلى ضمان الانضباط في إعداد التقارير المالية. هذه الآليات والإجراءات أطلق عليها فيما بعد اسم "الحكومة المؤسسية".

بدأ الاهتمام بمفهوم الحكومة منذ عام 1932 عندما ناقش الباحثون لأول مرة مسألة فصل الملكية عن الإدارة. لاحقاً، توسع هذا المفهوم ليشمل مشكلات الوكالة، وهو ما أشار إليه الباحثان (Jensen & Meckling, 1976). وكذلك Fame في عام 1980. مع تفاقم الأزمات المالية مثل أزمة القروض الأمريكية، تم تأسيس لجنة Treadway في عام 1985 للتتأكد على أهمية الرقابة الفعالة على تصرفات الإدارة. وبالمثل، أنشأت هيئة بورصة لندن في عام 1992 لجنة Cadbury بعد الانهيارات المالية التي شهدتها إنجلترا، واردادت أهمية الحكومة بشكل خاص بعد الأزمات المالية الكبرى مثل أزمة جنوب آسيا عام 1997 وانهيار شركات عالمية مثل Enron وWorldCom. في عام 1999، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرها حول مبادئ الحكومة، والذي عُدّ لاحقاً في عام 2004، واستمرت الجهد في هذا المجال بما في ذلك ما توصلت إليه لجنة بازل عام 2006.

إن السبب الأساسي وراء ظهور الحكومة يعود إلى الفجوة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات الفعلي، وكذلك إلى فشل الشركات في جذب رؤوس الأموال نتيجة غياب الدقة والمعايير الواضحة والشفافية في إعداد التقارير المالية. من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، من خلال استكشاف مدى نجاح هذه القواعد في تعزيز الشفافية والثقة في مخرجات التقارير المالية، وبالتالي دعم البيئة الاستثمارية والاقتصادية في المملكة.

1.2 مشكلة الدراسة

في ظل الاهتمام المتزايد بتطبيق قواعد الحكومة في الأسواق المالية العالمية، أصبح دور الحكومة محورياً في تعزيز الشفافية ورفع جودة التقارير المالية للشركات. تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الأسواق الناشئة التي شهدت تطويراً ملحوظاً في تنظيمها المالي واهتمامًا بتطبيق معايير الحكومة. ومع هذا الاهتمام المتزايد، يثار التساؤل حول مدى تأثير هذه القواعد على الإفصاح المالي وجودة التقارير المحاسبية في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي؟
- وينبع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تساعده في تحليل تأثير مختلف آليات الحكومة على التقارير المالية في السوق السعودي، وهي:
 - ما مدى تأثير تطبيق قاعدة "حماية حقوق المساهمين والمستثمرين" على الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي؟
 - ما مدى تأثير تطبيق قاعدة "المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين" على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي؟
 - ما مدى تأثير دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق المالي السعودي؟
 - ما مدى تأثير تطبيق قاعدة "الإفصاح والشفافية" على الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي؟
 - ما مدى تأثير تطبيق قاعدة "مسؤوليات مجلس الإدارة" في ممارسة الرقابة على الإدارة وتعزيز الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي؟

1.3 أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بهم وتحليل تأثير تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي. وتتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:
- تحديد مدى تأثير تطبيق قواعد الحكومة على تحسين الإفصاح المالي وجودة التقارير في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.
 - استكشاف دور آليات الحكومة المختلفة مثل حماية حقوق المساهمين والشفافية في تعزيز دقة وموثوقية التقارير المالية.
 - تقييم دور مجلس الإدارة وأصحاب المصالح في تعزيز الرقابة المالية وزيادة الشفافية في التقارير المالية.

1.4 أهمية الدراسة

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب رئيسية:
- تعزيز فهم دور الحكومة في الأسواق الناشئة: تركز الدراسة على سوق الأسهم السعودي، وهو سوق ناشئ يشهد تطوراً سريعاً في تطبيق معايير الحكومة. تسهم الدراسة في فهم كيفية تأثير هذه المعايير على جودة التقارير المالية، مما يعزز استقرار السوق ويجذب الاستثمارات.
 - تحسين جودة الإفصاح والشفافية: تساهم الدراسة في تعزيز معايير الشفافية والإفصاح المحاسبي من خلال دراسة تأثير الحكومة على جودة التقارير المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة في السوق السعودي.
 - دعم السياسات الاقتصادية والتنظيمية: تقدم نتائج الدراسة مرجعاً لصناعة القرار والهيئات التنظيمية في المملكة لتطوير قوانين وارشادات حوكمة الشركات، مما يساعد في تحسين الإطار التنظيمي والرقمي للسوق المالي وزيادة كفاءته.
 - توجيه الشركات نحو أفضل الممارسات: تساعد الدراسة الشركات المدرجة في السوق السعودي على فهم أهمية تطبيق قواعد الحكومة وكيفية تأثيرها على جودة تقاريرها المالية، مما يوجه الشركات نحو تبني ممارسات تعزز استدامتها وتزيد من ثقة المستثمرين.
 - سد الفجوة البحثية: تساهم الدراسة في سد النقص في الدراسات التي تركز على تأثير الحكومة في الأسواق الناشئة، وخاصة في المملكة العربية السعودية، من خلال تقديم تحليل عميق لتأثير الحكومة على جودة التقارير المالية في هذا السوق المهم.

1.5 فرضيات الدراسة

- تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين تطبيق قواعد الحكومة وجودة الإفصاح المالي في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي. وتتمثل الفرضيات فيما يلي:
- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحكومة وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.
 - تطبيق قاعدة "حماية حقوق المساهمين والمستثمرين" يؤثر إيجابياً على جودة الإفصاح المالي في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.
 - تطبيق قاعدة "المعاملة العادلة والمت Rowe المتساوية لجميع المساهمين" يسهم في تحسين الإفصاح المالي وجودة التقارير المحاسبية للشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.
 - دور أصحاب المصالح (مثل الدائنين، الموظفين، والموردين) في ممارسة الرقابة يعزز جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.
 - تطبيق قاعدة "الإفصاح والشفافية" يرتبط بزيادة جودة الإفصاح المالي في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.
 - مسؤوليات مجلس الإدارة تسهم في تعزيز الرقابة على الإدارة وتحسين الإفصاح المالي وجودة التقارير المحاسبية للشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.

1.6 منهجية الدراسة

يتم استخدام المنهج الاستقرائي لاستعراض وتحليل الكتابات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بهدف الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة. كما يتم اعتماد المنهج الوصفي لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

ويعتمد هذا المنهج على أسلوبين للبحث:

- الدراسة النظرية المكتبة: تتم من خلال مراجعة وتحليل الأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، بهدف الاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفكير المتعلقة بالموضوع.
- دراسة حالة: تشمل تصميم استبيانه وتوزيعها على المديرين وأصحاب القرار في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في الإجابة على مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات.

1.7 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي، ولا تتناول تأثير الحكومة على جوانب أخرى مثل الأداء التشغيلي أو الاستدامة.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي فقط، وبالتالي فإن نتائجها قد لا تكون قابلة للعموم على أسواق مالية أخرى أو على شركات غير مدرجة.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة فترة زمنية محددة 2024 تاريخ جمع البيانات، مما يعني أن النتائج قد تتأثر بالظروف الاقتصادية أو التنظيمية خلال تلك الفترة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري للبحث

يتناول الإطار النظري للبحث تحليل تأثير تطبيق قواعد الحكومة على جودة الإفصاح المالي في الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي.

1.1.2 مفهوم الحكومة المؤسسية وتطورها الحكومة المؤسسية

تشير إلى مجموعة من القواعد والأنظمة والمارسات التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس الإدارة، المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين. تهدف الحكومة إلى ضمان الشفافية، المساءلة، والتزاهة في إدارة الشركات، بهدف حماية حقوق المساهمين وتعزيز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة. (Shleifer & Vishny, 1997)

الهدف الرئيسي من الحكومة المؤسسية هو تحقيق التوازن بين تحقيق أهداف الشركة الاقتصادية وضمان الامتثال لأنظمة والقوانين وتطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية. تعتمد الحكومة على آليات تضمن مراقبة أداء الإدارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية بطريقة تتوافق مع مصلحة الشركة وأطرافها المختلفة. (OECD, 2004)

تطور الحكومة المؤسسية

تطورت الحكومة المؤسسية على مر العقود نتيجة للأزمات المالية والفضائح التجارية التي كشفت عن نقاط ضعف في أنظمة الرقابة والإدارة. إليك لمحة عن مراحل تطورها:

البداية في القرن العشرين: بدأت الحكومة المؤسسية بالظهور كفكرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لتزايد أهمية الشركات الكبيرة وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع. في هذه الفترة، بدأت تظهر مفاهيم مثل الفصل بين الملكية والإدارة وضرورة وجود ضوابط فعالة لحماية حقوق المساهمين. (Berle & Means, 1932)

أزمة الشركات في التسعينيات: في التسعينيات، أدت الفضائح المالية مثل فضيحة "إنرون" و"وارلد كوم" في الولايات المتحدة إلى تسليط الضوء على ضرورة وجود أنظمة حوكمة قوية. استجابة لهذه الأزمات، تم إصدار العديد من القوانين والأنظمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، مثل قانون "ساربانز أوكسلي (SOX)" في الولايات المتحدة عام 2002. (Sarbanes & Oxley, 2002)

إطار لجنة بازل: بدأت لجنة دولية مثل لجنة بازل في وضع معايير وإرشادات للحكومة المؤسسية، وخاصة في المؤسسات المالية، بهدف تعزيز استقرار النظام المالي العالمي. لعبت هذه المعايير دوراً محورياً في تعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات المالية. (Basel Committee on Banking Supervision, 2015)

التحول نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية: في العقود الأخيرة، أصبحت الحكومة المؤسسية تتضمن مفاهيم جديدة مثل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. أصبحت الشركات ملزمة بمراعاة الأثر البيئي والاجتماعي لأنشطتها، إلى جانب السعي لتحقيق

الربحية. هذه التطورات دفعت الشركات إلى تبني استراتيجيات طويلة الأجل تراعي مصلحة جميع الأطراف (Eccles, Ioannou, & Serafeim, 2014).

التوجه الرقمي والحكومة الإلكترونية: مع تطور التكنولوجيا الرقمية، أصبحت الحكومة المؤسسية تتكيف مع التحديات الجديدة الناتجة عن الرقمنة. الحكومة الإلكترونية أصبحت جزءاً أساسياً من الحفاظ على الشفافية والأمن السيبراني في الشركات (Stiglbauer, 2010).

2.1.2 قواعد الحكومة وأثرها على الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية

قواعد الحكومة الأساسية

- تشمل قواعد الحكومة الأساسية عدة عناصر محورية تؤثر بشكل مباشر على جودة الإفصاح المالي:
- حماية حقوق المساهمين: تهدف إلى ضمان أن حقوق المساهمين تُحترم ويتم حمايتها بشكل فعال، مما يعزز من ثقتهم في التقارير المالية للشركة. (Shleifer & Vishny, 1997)
 - المعاملة العادلة والمتساوية: تشمل توفير معاملة عادلة لجميع المساهمين دون تمييز، مما يسهم في تحسين الشفافية ويفصل من مخاطر التلاعب. (La Porta et al., 1998)
 - الإفصاح والشفافية: تهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة للمستثمرين، مما يعزز من مصداقية التقارير المالية ويفصل من الانحرافات والممارسات غير الأخلاقية. (Bushman & Smith, 2001)
 - مسؤوليات مجلس الإدارة: تعزز من دور مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وضمان التزامها بالمعايير المالية والأخلاقية، مما يحسن من جودة الإفصاح المالي. (Xie et al., 2003)

أثر الحكومة على الإفصاح المالي

للحوكمة تأثير مباشر على الإفصاح المالي، حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية، مما يعزز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة. إليك أهم الآثار الإيجابية لقواعد الحكومة على الإفصاح المالي:

- زيادة الشفافية: من خلال الالتزام بقواعد الحكومة، تصبح الشركات ملزمة بالكشف عن المعلومات المالية بطريقة واضحة ودقيقة، مما يسهم في تحسين فهم المساهمين والمستثمرين لوضع الشركة المالي. (Shleifer & Vishny, 1997) الإفصاح المالي الشفاف يساعد في تحجيم المعلومات المغلوطة أو تضليل المستثمرين.
- تحسين الثقة لدى المستثمرين: الحكومة الجيدة تؤدي إلى تحسين مستوى الثقة بين المستثمرين، حيث تعكس الإفصاحات المالية الشفافة الالتزام بالنزاهة والمساءلة. مما يجعل المستثمرين أكثر استعداداً للاستثمار في الشركة. (Eccles, Ioannou, & Serafeim, 2014).
- تقليل المخاطر المالية: تساعد الحكومة في إدارة المخاطر المالية بشكل أفضل من خلال تطبيق الضوابط الداخلية والرقابة المالية. هذا يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاحات المالية وتقليل احتمالية الوقوع في أزمات مالية أو فضائح محاسبية (Basel Committee on Banking Supervision, 2015).
- جودة التقارير المالية: تطبق قواعد الحكومة ضمن تحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة. التقارير المالية الجيدة تعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات حقيقية ومنظمة. (Coffee, 2006).
- تحجيم التلاعب المالي: وجود لجان مراجعة مستقلة وأدوات رقابية فعالة يساعد في منع التلاعب بالبيانات المالية أو تضخيم الأرباح، مما يؤدي إلى إفصاح مالي يعكس الواقع الفعلي للشركة. (Sarbanes & Oxley, 2002).

تأثير الحكومة على جودة التقارير المالية

تلعب الحكومة دوراً أساسياً في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تطبيق قواعد رقابية وإجراءات ضابطة للحد من التلاعب وتعزيز الشفافية. وقد أظهرت الدراسات أن:

- وجود نظام حوكمة فعال: يرتبط بشكل إيجابي بتحسين جودة التقارير المالية وتقليل التلاعب المحاسبي. (Xie et al., 2003)
- تحسين الشفافية: يعزز من دقة المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين ويفصل من فجوات المعلومات. (Bushman & Smith, 2001).

3.1.2 السوق المالي السعودي وتطبيق الحكومة

شهد السوق المالي السعودي تطويراً كبيراً في تطبيق معايير الحكومة، خاصة بعد الإصلاحات التنظيمية التي استهدفت تحسين الشفافية وتعزيز جودة الإفصاح المالي. هذه التطورات جاءت استجابة للتوجهات العالمية نحو تحسين الممارسات المؤسسية وتأكيد المساءلة والشفافية في الأسواق المالية.

الإصلاحات التنظيمية:

أدت الإصلاحات التي تم إدخالها في السوق المالي السعودي إلى تعزيز إطار الحكومة المؤسسية، من خلال تبني قواعد وإرشادات تتماشى مع المعايير الدولية. فقد تم وضع العديد من الأنظمة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، مثل نظام الإفصاح الدوري، الذي يلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية بانتظام وبأسلوب شفاف وواضح. هذه الإصلاحات لا تقتصر فقط على تحسين ممارسات الإفصاح، بل تمتد أيضاً إلى تعزيز دور مجلس الإدارة ولجان المراجعة الداخلية، لضمان التزام الشركات بالمبادئ الحاكمة لأعمالها. (Al-Fayoumi et al., 2010)

ومن ضمن هذه الإصلاحات، يمكن الإشارة إلى تعزيز الرقابة على الشركات المدرجة في السوق المالي وضمان توافق أنظمتها مع المعايير الدولية، مثل تلك الصادرة عن لجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ساعدت هذه التوجهات في رفع مستوى الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين، مما أدى إلى تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحالية.

التحديات والفرص:

رغم التقدم الملحوظ في تطبيق معايير الحكومة في السوق السعودي، لا تزال هناك تحديات تتعلق بمدى فعالية تنفيذ هذه القواعد. على سبيل المثال، تواجه بعض الشركات صعوبات في تطبيق كامل معايير الحكومة بفعالية، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالإصلاحات المالية الدقيقة وفي الوقت المناسب. هذا الوضع قد ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية، ويعود إلى تقلبات في مستوى الثقة بين المستثمرين. (Al-Fayoumi et al., 2010)

كما توجد بعض التحديات المرتبطة بمدى استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني المعايير الحديثة للحكومة. يتطلب التغلب على هذه التحديات تكثيف الجهود الرقابية وتوفير برامج تدريبية للشركات حول أهمية الحكومة وأثرها الإيجابي على الأداء المالي. في المقابل، تشكل هذه التحديات فرصاً للتطوير المستمر، حيث تتيح المجال لإجراء دراسات دورية تهدف إلى تقييم مدى تأثير الحكومة على تحسين جودة التقارير المالية. مثل هذه الدراسات من شأنها أن تقدم رؤى واضحة حول النقاط التي تحتاج إلى تحسين، وتساهم في تعزيز الالتزام بالمعايير على المدى البعيد، مما يرفع من كفاءة السوق بشكل عام.

الدراسات السابقة

دراسة (الجمال، 2020): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الحكومة المؤسسية على الأداء المالي للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استخدمت الدراسة منهجية تحليل البيانات المالية لعينة من الشركات المدرجة في البورصات العربية بين 2015 و2019. أشارت النتائج إلى أن تطبيق مبادئ الحكومة يعزز من شفافية التقارير المالية ويزيد من ثقة المستثمرين، مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للشركات. كما أكدت الدراسة على أهمية وجود مجالس إدارة مستقلة وقوية لتفعيل مبادئ الحكومة بفعالية.

دراسة (العلي، 2021): تناولت الدراسة العلاقة بين الحكومة المؤسسية والاستدامة المالية في الشركات الخليجية. تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحليل تأثير العوامل المتعلقة بالحكومة، مثل الشفافية والإفصاح المالي، على الاستدامة المالية. توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتبع قواعد حوكمة صارمة تحقق استدامة مالية أفضل مقارنة بالشركات التي لا تلتزم بتلك القواعد. كما أوصت الدراسة بتعزيز الثقافة المؤسسية التي تدعم الحكومة كجزء أساسي من سياسات الشركات.

دراسة (عبدالله، 2019): بحثت في تأثير الحكومة المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الناشئة. تم تحليل بيانات 50 شركة في دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من 2010 إلى 2018. أظهرت الدراسة أن الشركات التي تتبع معايير حوكمة صارمة تتمتع بمتانة تنافسية أعلى، وتحقق مستويات أكبر من جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز من قدراتها التنافسية ويزيد من قيمتها السوقية.

دراسة (الحسني، 2022): ركزت هذه الدراسة على دور الحكومة المؤسسية في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. أوضحت النتائج أن تطبيق مبادئ الحكومة بشكل فعال يساعد في تقليل المخاطر التشغيلية ويعزز من الاستدامة المالية لهذه الشركات. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبني الحكومة الجيدة تزيد من فرص الحصول على التمويل وتعزز من قدرتها على النمو.

دراسة قباجة (2008) هدفت إلى دراسة تأثير فاعلية الحكومة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. تناولت عينة مكونة من 20 شركة، واستخدمت الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين جودة الحكومة والعوائد المالية مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار. توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الحكومة الجيدة وزيادة العوائد المالية، كما أشارت إلى علاقة عكسية بين الحكومة وتباطؤ سعر السهم اليومي.

دراسة المهانوي (2007) ركزت على أهمية حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية. أشارت الدراسة إلى أهمية الشفافية في المعاملات المحاسبية والمالية، وأكّدت على الحاجة إلى تحديث القوانين بما يتناسب مع متطلبات النمو. أوصت بالإفصاح الكامل عن المعاملات المالية وغير المالية.

دراسة أبو العزم (2006) هدفت إلى قياس تأثير حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية. أكدت الدراسة على أهمية لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية، وأوصت بزيادة استقلالية أعضاء لجنة المراجعة لدعم الثقة في التقارير المالية الصادرة عن الشركات.

دراسة دهمش (2005) ركزت على العلاقة بين الحكومة المؤسسية ومهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات. أكّدت الدراسة على أن التلاعيب المالي يؤثّر سلباً على الثقة في الشركات، وأوصت بتطبيق معايير الحكومة الصارمة لتحسين ثقة المستثمرين في الأسواق. يتضح من استعراض نتائج الدراسات السابقة في مجال الحكومة والإفصاح المالي وجودة التقارير المالية أن غالبية هذه الدراسات ركزت على الحكومة في إطار الشركات، مستندة إلى المعايير التي وضعتها لجنة بازل في مؤتمرها حول الحكومة. معظم هذه الدراسات تناولت جوانب محددة من حوكمة الشركات، مثل دور لجنة المراجعة الداخلية، لكنها لم تتطرق بشكل شامل إلى قواعد وأدليات الحكومة وتأثيرها على مستوى الإفصاح المالي وجودة التقارير في الشركات المساهمة العامة.

وعليه، تميّزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بكونها تناولت مجموعة من المحاور المختلفة، حيث بحثت مستوى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي بتطبيق قواعد الحكومة وتأثير هذا الالتزام على الإفصاح المحاسبى والمالي وجودة التقارير المالية. كما سعى الدراسة إلى التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه الشركات في الالتزام بتطبيق هذه القواعد، مما أضاف لها بعدها إضافياً من الشمولية والتفرد في معالجة الموضوع.

3. الدراسة التطبيقية

1.3 منهج البحث

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر أحد الأساليب البحثية التي تهدف إلى تحليل ودراسة ظاهرة أو موضوع محدد بناءً على معلومات دقيقة وكافية. يعتمد هذا المنهج على وصف الظواهر كما هي، دون التدخل في مجرياتها أو التأثير عليها، بل يتم التركيز على فهم تأثيرها وعلاقتها ببعضها البعض. وفي هذه الدراسة، تم استخدام هذا المنهج لتحليل تأثير قواعد الحكومة على الإفصاح المالي والمحاسبى وجودة التقارير المالية في السوق المالي السعودي. وعليه تم استخدام نوعين من البيانات:

البيانات الأولية: تم الحصول على البيانات الأولية من خلال إعداد استبانة مخصصة لهذا البحث، حيث تم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة. هدفت الاستبانة إلى جمع المعلومات الضرورية لفهم مدى تأثير تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية. بعد جمع البيانات، تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائى SPSS. تم تطبيق اختبارات إحصائية ملائمة لتحديد دلالات إحصائية مهمة ودعم فرضيات الدراسة بممؤشرات واضحة وذات دقة.

البيانات الثانية: إلى جانب البيانات الأولية، تم الاعتماد أيضاً على البيانات الثانية التي تم جمعها من خلال مراجعة الكتب والدوريات العلمية، بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الحكومة والإفصاح المالي. كما تم استخدام مصادر الإنترنت للحصول على مراجع حديثة ذات صلة، بهدف تعزيز الفهم العام للقضية وتقديم إطار نظري غني يدعم تحليل البيانات الأولية.

من خلال هذا المنهج، سعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ومتكمّل حول العلاقة بين قواعد الحكومة وجودة الإفصاح المحاسبى في السوق المالي السعودي، بما يساهِم في إثراء النقاش الأكاديمى حول هذا الموضوع الحيوى.

2.3 مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في جميع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي. بلغ عدد الشركات التي شاركت في الدراسة 47 شركة مدرجة، ليشمل مجتمع الدراسة 285 فرداً موزعين على هذه الشركات. تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية وذلك من خلال اختيار شركات من مختلف القطاعات الاقتصادية. يعد استخدام هذه الطريقة أمراً ضرورياً لضمان تمثيل كافة القطاعات في العينة. يساعد هذا النهج في تقليل احتمال التحيز ويزيد من دقة النتائج، حيث يتم تمثيل مختلف القطاعات من المجتمع، مما يؤدي إلى نتائج أكثر قابلية للتعميم على المجتمع الكلي. بلغ حجم العينة 98 فرداً، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة. تم استرداد 98 استبانة، وبعد فحصها تم استبعاد 8 استبانات لعدم استيفائها الشروط المطلوبة. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 90 استبانة.

3.3 أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة من خلال عدة خطوات، بدأت بإعداد استبانة أولية لجمع البيانات، ثم عرضها على المشرف لتقييم مدى ملاءمتها، وإجراء التعديلات المطلوبة بناءً على ملاحظاته. بعد ذلك، عُرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين الذين قدموه إرشادات وتعديلات إضافية. تم إجراء دراسة ميدانية أولية لاختبار الاستبانة وتعديلها وفقاً للنتائج. بعد الانتهاء من التحسينات، تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضمنت البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 6 فقرات، والمجموعة الثانية تناولت تأثير تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتم تقسيمها إلى ستة محاور. المحاور تضمنت: وجود أساس فعال لقواعد الحكومة (9 فقرات)، حماية حقوق المساهمين والمستثمرين (13 فقرة)، تحقيق معاملة عادلة بين جميع المساهمين (12 فقرة)، دور أصحاب المصالح في ممارسات الحكومة (7 فقرات)، الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح (9 فقرات)، ومسؤوليات مجلس الإدارة في الحكومة (9 فقرات). وكانت الإجابة على كل فقرة تتم بنظام درجات من 1 إلى 5، حيث تعبّر الدرجة 5 عن أعلى مستوى من الموافقة.

4.3 تحليل محاور الدراسة

تم استخدام اختبار "t" لعينة الواحدة، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، لتحديد آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. النتائج مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل عنصر. احتلت المرتبة الأولى مقومات تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوزن نسبي 677.50%. تلتها في المرتبة الثانية مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح بوزن نسبي 75.9%. في المرتبة الثالثة جاءت مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسات قواعد الحكومة بوزن نسبي 75.6%. أما المرتبة الرابعة فكانت لوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة بوزن نسبي 74.27%. في المرتبة الخامسة، جاءت مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين بوزن نسبي 73.7%. وأخيراً، احتلت المرتبة السادسة مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين بوزن نسبي 6.72.6%

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.74، وكان الوزن النسبي 74.72%， وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%. كما أن قيمة "t" المحسوبة بلغت 15.179، وهي أعلى من قيمة "t" الجدولية التي تساوي 1.98، ومستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، مما يشير إلى أن تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ليس كافياً بالدرجة المطلوبة.

جدول رقم (1) : تحليل محاور الدراسة

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور	M
1	0.000	15.434	77.50	0.624	3.88	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحكومة.	1
2	0.000	13.316	75.95	0.659	3.80	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	2
3	0.000	13.227	75.56	0.647	3.78	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة.	3
4	0.000	13.450	74.27	0.584	3.71	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة.	4

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور	م
5	0.000	12.700	73.72	0.594	3.69	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.	5
6	0.000	12.715	72.68	0.548	3.63	توفر مقومات معاملة عادلة ومتقاربة بين جميع المساهمين.	6
	0.000	15.179	74.72	0.534	3.74	جميع المحاور	

المصدر: اعداد الباحث

5.3 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تُبيّن الفرضية الأولى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد governance ودورها في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لقياس قوة هذه العلاقة، حيث أظهرت النتائج أن معامل الارتباط المحسوب (r) يساوي 0.785، وهو أعلى من القيمة الجدولية (0.174)، مما يعني وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وهو ما يتوافق مع دراسة "أبو العزم" التي أكدت أهمية تطبيق هيكل تنظيمي فعال وتطبيق القوانين.

الفرضية الثانية: تشير الفرضية الثانية إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

اختبار بيرسون أثبت أن معامل الارتباط بلغ 0.874، وهو أكبر من القيمة الجدولية، مما يؤكد أن الحماية الفعالة للمستثمرين تسهم بشكل كبير في تحسين جودة الإفصاح المالي، وهو ما يتفق مع دراسات "قباجه" و "خليل".

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية بين توفر معاملة عادلة ومتقاربة لجميع المساهمين وزيادة مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة، وفقاً لاختبار بيرسون الذي أظهر أن معامل الارتباط بلغ 0.895، مما يدل على أن المساواة في المعاملة بين المساهمين تعزز من شفافية الإفصاح المالي، وهو ما يتوافق مع دراسات "قباجه" و "خليل".

الفرضية الرابعة: تُظهر الفرضية الرابعة علاقة ارتباطية بين دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطاتهم الإدارية وزيادة الإفصاح وجودة التقارير المالية. اختبار بيرسون أظهر معامل ارتباط قدره 0.921، مما يؤكد أهمية إشراك أصحاب المصالح في تحسين الشفافية، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة "فوزي".

الفرضية الخامسة: تؤكد الفرضية الخامسة على وجود علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وزيادة جودة التقارير المالية. معامل الارتباط بلغ 0.872، وهو أعلى بكثير من القيمة الجدولية، مما يعني أن الإفصاح الشفاف يحسن من ثقة المستثمرين ويعزز جودة التقارير، وهو ما أشارت إليه دراسات مثل "قباجه" و "خليل".

الفرضية السادسة: توجد علاقة ارتباطية بين مقومات تحديد مسؤوليات مجالس الإدارة وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية. معامل الارتباط المحسوب بلغ 0.812، مما يؤكد أن الحكومة الفعالة لمجالس الإدارة تلعب دوراً مهماً في تحسين الإفصاح المالي، وهو ما يتوافق مع دراسات "فوزي" و "دهمش".

تظهر هذه الدراسة أن هناك علاقات ارتباطية قوية بين مختلف جوانب الحكومة (مثل حماية المساهمين، المساواة بين المساهمين، الشفافية، دور أصحاب المصالح) وجودة الإفصاح المالي في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، مما يدعم ضرورة تعزيز الحكومة لتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والثقة في الأسواق المالية.

جدول رقم (2): معامل الارتباط معامل الارتباط بين قواعد الحكومة المؤسسية وتأثيرها على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي.

المحور	الإحصاءات	تأثيرها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي
وجود أساس محكم وفعال لقواعد governance	معامل الارتباط	0.785
وجود أساس محكم وفعال لقواعد governance	مستوى الدلالة	0.000
توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين	معامل الارتباط	0.874

المحور	الإحصاءات	تأثيرها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي
	مستوى الدلالة	0.000
	معامل الارتباط	0.895
	مستوى الدلالة	0.000
	معامل الارتباط	0.921
	مستوى الدلالة	0.000
	معامل الارتباط	0.872
	مستوى الدلالة	0.000
	معامل الارتباط	0.812
	مستوى الدلالة	0.000

المصدر: اعداد الباحث

4. النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- فعالية قواعد الحكومة مع الحاجة للتطوير المستمر: بالرغم من وجود قواعد حوكمة فعالة لدى الشركات المسجلة في السوق المالي السعودي، إلا أن الحاجة قائمة لتعزيز هذه القواعد ومواكيتها للمستجدات الحديثة. يتطلب الأمر تطويراً مستمراً لضمان تطبيق أكثر فعالية وتحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل.
- القوانين المتعلقة بحماية المساهمين والمستثمرين: هناك بعض القوانين التي تهدف إلى حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، إلا أنها لم تُنفذ بالشكل المطلوب، مما يؤدي إلى تأثير سلبي مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من جاذبية السوق المالي السعودي للمستثمرين. لذلك، ينبغي إصدار لوائح تفسيرية وإرشادات إضافية لضبط الأداء المالي للسوق وتحقيق مستوى أعلى من الفاعلية.
- المعاملة العادلة للمساهمين: في حين تم تنفيذ بعض المبادئ التي تدعم المعاملة العادلة للمساهمين، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى كافٍ يعزز ثقة المستثمرين. وهذا الأمر ينعكس سلباً على القرارات الاستثمارية التي يتخذها المساهمون، مما يحد من جاذبية السوق.
- دور أصحاب المصالح: بالرغم من وجود دور لأصحاب المصالح في تطبيق مبادئ الحكومة، إلا أن هذا الدور لا يزال محدوداً. يتطلب السوق المالي السعودي إيجاد وسائل وآليات جديدة لتعزيز تدفق رؤوس الأموال المحلية والدولية، مما سيساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.
- الإفصاح والشفافية: توفر الشركات المدرجة في السوق السعودي مقومات كافية للإفصاح والشفافية، إلا أن هناك مجالاً لتحسينها. هذه الشفافية تلعب دوراً محورياً في دعم صحة القرارات الاستثمارية التي يتخذها المساهمون وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي تعزز من استقرار السوق.
- أهمية دور مجالس الإدارات: دور مجالس الإدارات في اختيار المديرين التنفيذيين يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات. وجود مجالس قوية وفعالة يعزز من قدرتها على المساءلة ومتابعة الأداء التنفيذي بفاعلية أكبر، وهو أمر ضروري لضمان الاستدامة والنمو.
- التخطيط الاستراتيجي لمجالس الإدارات: هناك ضعف في قدرة مجالس الإدارات على وضع خطط استراتيجية واضحة وطويلة الأمد، مما يؤثر سلباً على قدرتها في متابعة وتوجيه الإشراف والرقابة على الاستثمارات. تعزيز هذه الجوانب يعتبر ضرورياً لرفع كفاءة الأداء العام للشركات المدرجة.

- الحاجة إلى دليل شامل لحكومة الشركات: وجود دليل حوكمة شامل ومنظم يعد من العوامل الضرورية لضبط الأداء المالي والإداري لجميع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، مما يعزز الشفافية ويساهم في تحقيق المساواة بين جميع الأطراف المعنية.
- استقلالية السوق المالي: الحفاظ على استقلالية السوق المالي السعودي وضمان عدم التأثير على قراراته يسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بين المستثمرين. كما أن هذا الأمر يساهم في توفير المعلومات بشكل عادل ومتناول، مما يعزز من كفاءة السوق ويزيد من جاذبيته للاستثمارات المحلية والدولية.
- باختصار، الدراسة تؤكد على الحاجة المستمرة للتطوير والرقابة من أجل تحقيق حوكمة فعالة تعزز من أداء السوق المالي السعودي وتجذب المزيد من الاستثمارات المستدامة.

التوصيات

لتعزيز دور الحكومة في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي وتحقيق استثمار مستدام وتنمية اقتصادية، يمكن تطوير المقترنات على النحو التالي:

- تعزيز الوعي الاستثماري وتنمية الدور المجتمعي: يجب تكثيف الجهود لمتابعة التطورات المستجدة في تطبيق قواعد الحكومة، مع التركيز على نشر الوعي بأهمية الحكومة ودورها في تعزيز الثقة في السوق المالي وزيادة المشاركة الاستثمارية من جميع فئات المجتمع.
- تحديث الأطر القانونية لحماية المستثمرين: يتطلب الأمر إجراء تحديات منتظمة على الأطر القانونية والتنظيمية بما يضمن حماية حقوق المستثمرين بشكل فعال، وبالتالي تعزيز مناخ الاستثمار وتشجيع الشركات على تقديم أفضل الممارسات المالية والإدارية.
- تطبيق معايير عادلة ومتقاربة لجميع المساهمين: يجب وضع قواعد وأساليب واضحة لضمان معاملة عادلة ومتقاربة لجميع المساهمين، بما يعزز من شفافية الشركات ويزيد من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.
- توسيع دور أصحاب المصالح في الرقابة: منح أصحاب المصالح دوراً أوسع في الرقابة على أداء الشركات يعتبر خطوة مهمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، الأمر الذي سيدعم ثقة المستثمرين ويزيد من تدفق رؤوس الأموال إلى السوق.
- تعزيز الشفافية والإفصاح المالي: يجب أن تلتزم الشركات بتقديم تقارير مالية شفافة وإتاحتها بشكل شامل لجميع أصحاب المصالح. هذا سيمكن المستثمرين شعوراً بالأمان ويساهم في استقرار السوق المالي وتعزيز قيمة الشركات.
- تمكين مجالس الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية: ينبغي زيادة فاعلية مجالس الإدارة في اختيار المديرين التنفيذيين وتطوير مهاراتهم في تطبيق القوانين والأنظمة، لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية تدعم النمو المستدام للشركات.
- تطوير دليل إلزامي لحكومة الشركات: يتطلب السوق المالي السعودي تحديث وتطوير دليل شامل لحكومة وجعله إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، مع الاستعانة بخبراء متخصصين لضمان تطبيق فعال يساهم في تحسين الأداء العام للسوق.
- رفع مستوى الحكومة لتعزيز القيمة العادلة للأسماء: ينبغي على الشركات السعودية تحسين مستوى تطبيق الحكومة بحيث تعكس القيمة الحقيقة للأسماء، وهو ما يعزز الثقة لدى المستثمرين حتى في ظل حالة عدم اليقين التي قد تواجه السوق.
- نشر ثقافة الحكومة من خلال التدريب: تعزيز ثقافة الحكومة في المجتمع المالي يتطلب عقد برامج تدريبية متخصصة، تستهدف نشر الوعي بمفاهيم وتطبيقات الحكومة بين الإدارات والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تحسين ممارسة الحكومة والإفصاح الشفاف: من الضروري مساعدة الشركات المدرجة على تطوير استراتيجيات حوكمة فعالة، تركز على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية، مما سيؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وزيادة حجم العائد الذي يحققه المستثرون، ويعزز الثقة في السوق المالي.
- تشجيع الدراسات والأبحاث حول الحكومة: ينبغي إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تركز على أفضل الممارسات في تطبيق الحكومة، ودورها في منع الأزمات المالية والفشل المالي للشركات، مما يساهم في بناء سوق مالي مستدام ومرن.
- باختصار، هذه المبادرات والتوصيات تهدف إلى تعزيز الحكومة في السوق المالي السعودي، مما سيؤدي إلى تحسين الشفافية والاستقرار وتجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز الثقة في السوق.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- الجمال، محمد. (2020). تأثير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. *المجلة العربية للإدارة*, 130-113, 35(4).
- العلي، أحمد. (2021). العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والاستدامة المالية في الشركات الخليجية. *مجلة البحوث المالية والإدارية*, 92-75, 12(2).
- عبدالله، خالد. (2019). تأثير الحوكمة المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الناشئة. *المجلة الدولية للاقتصاد والتنمية*, 162-145, 7(3).
- الحسني، سامي. (2022). دور الحوكمة المؤسسية في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. *مجلة الاقتصاد المستدام*, 84-66, 9(1).

References

- Al-Fayoumi, N., Abed, S., & Al-Nsour, M. (2010). Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Jordan. *International Research Journal of Finance and Economics*, 38, 15-23.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2015). *Corporate governance principles for banks*. Bank for International Settlements.
- Beasley, M. S. (1996). An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud. *The Accounting Review*, 71(4), 443-465.
- Berle, A. A., & Means, G. C. (1932). *The Modern Corporation and Private Property*. Harcourt, Brace & World.
- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial Accounting Information and Corporate Governance. *Journal of Accounting and Economics*, 32(1-3), 237-333.
- Coffee, J. C. (2006). *Gatekeepers: The Professions and Corporate Governance*. Oxford University Press.
- Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The Impact of Corporate Sustainability on Organizational Processes and Performance. *Management Science*, 60(11), 2835-2857.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and Finance. *Journal of Political Economy*, 106(6), 1113-1155.
- OECD. (2004). *OECD Principles of Corporate Governance*. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Sarbanes, P., & Oxley, M. (2002). Sarbanes-Oxley Act of 2002. United States Congress.
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A Survey of Corporate Governance. *The Journal of Finance*, 52(2), 737-783. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1997.tb04820.x>
- Stiglbauer, M. (2010). Transparency & Electronic Corporate Governance. *Journal of Information Technology Management*, 21(4), 32-42.
- Treadway Commission. (1987). Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting. National Commission on Fraudulent Financial Reporting.
- Tricker, B. (2015). *Corporate Governance: Principles, Policies, and Practices* (3rd ed.). Oxford University Press.
- Xie, B., Davidson, W. N., & DaDalt, P. W. (2003). Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee. *Journal of Corporate Finance*, 9(3), 295-317.